رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 25 / 9 / 2022
تاريخ قبول البحث 4 / 1 / 2023

إشكالية الهوية والمواطنة في سلطنة عمان

The problem of identity and citizenship in the Sultanate of Oman

الباحثة ريام جمال علي
جامعة بغداد /كلية العلوم السياسية
Riam Jamal Ali
University of Baghdad College of Political Science
ryamjamal95@gmail.com

أ.م.د سداد مولود سبع
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
Asst. Prof. Dr Sudad Mawlood Sabea
Center for Strategic and International Studies/University of Baghdad
dr.sudadmawlood@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تتميز البنى الاجتماعية في سلطنة عمان بوجود تعددية لغوية وقومية اثنية وكلك تعددية دينية ومذهبية حيث استطاع السلطان قابوس بن سعيد من نشر لغة التسامح والتعايش السلمي بين كافة المذاهب الاسلامية ويشكل المذهب الاباضي الذي ويعتنقه اغلب سكان سلطنة عمان هو احد ابرز خصائص الشخصية العمانية التي تنفرد به عن بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي المذهب الاباضي ويعد المذهب الرسمي للعائلة الحاكمة وعلى الرغم من التنوع الاثني الذي تتمتع به سلطنة عمان الا ان بفضل القيادة الحكيمة للسلطان الراحل قابوس بن سعيد تمكن من كسب الولاء القبلي له اذ تمكن من تحقيق التعايش السلمي في اطار هوية وطنية عمانية ولكن لازالت سلطنة عمان تعاني من ضعف الهوية الوطنية نتيجة لتعدد ولاءات المواطن في السلطنة اذ ان الانتماء القبلي للسلطان وللاعائلة الحاكمة يعد محور انتماء الفرد في عمان وهذا ما تسبب في ضعف وهشاشة المواطنة وادى كذلك الى حرمان الافراد من التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية

الكلمات المفتاحية :"الهوية"، "اشكالية المواطنة"، "سلطنة عمان"

Abstract

The social structure in the Sultanate of Oman are characterized by the presence of linguistic pluralism, ethnic nationalism, and all religious and sectarian pluralism. Sultan Qaboos bin Said was able to spread the language of tolerance and peaceful coexistence among all Islamic sects. The Ibadhi sect, which is embraced by most of the inhabitants of the Sultanate of OmaK is on of the most prominent characteristics of the Omani personality that is unique to him from The rest of the Gulf Cooperation Council countries are the Ibadi sect, which is the official sect of the ruling family. Despite the ethnic diversity that the Sultanate of Oman enjoys, thanks to the wise leadership of the late Sultan Qaboos bin Said, he was able to win tribal loyalty to him as he was able to achieve peaceful coexistence within the framework of an Omani national identity. The Sultanate of Oman still suffers from a weak national identity as a result of the multiple loyalties of the citizen in the Sultanate, as the tribal affiliation to the Sultan and the ruling family is the focus of the individual's affiliation in Oman.

Keywords: "identity" ، "the problem of citizenship" ، "the Sultanate of Oman"

المقدمة

حافظت عمان خلال مختلف مراحل تاريخها على (التقاليد القبلية المتوارثة)، إذ تجمع بين الأعراف والعادات والتقاليد المتوارثة في السلطنة من جانب، وتجمع بين تراث الانفتاح الحضاري والانفتاح الثقافي للعمانيين على الحضارات الإنسانية كلها، وكذلك على الثقافات من جانب آخر، لذا يمكن وصف المجتمع العماني بأنه مجتمع قبلي محافظ؛ لأن السلطان قابوس بن سعيد كانت لديه هواجس وهو التمسك والحفاظ على التقاليد المتوارثة العمانية، إذ تولدت قناعة لدى السلطان بأن التراث العماني ذا أهمية بالغة بالحفاظ على هوية المجتمع العماني وتحقيق التوازن وإقامة التواصل الإيجابي بين الماضي و الحاضر؛ وذلك لإقامة حداثة سليمة لا تتنافى أو تتناقض مع الأصالة والتراث العماني، إنما تعمل على حمايتها والحفاظ عليها والتكيف والتكامل فيها، وإن السلطان قابوس بن سعيد تمكن من كسب الولاء القبلي لتأييد شرعية حكمه، وإلى جانب ذلك فإن محور الهوية الوطنية في سلطنة عمان هو الولاء للسلطان قابوس بن سعيد.

اهمية البحث: شكل مفهوم الهوية الوطنية سمة من السمات البارزة للشعوب كافة ، نظراً لما ينتج عنها من أثار ثقافية واثار واجتماعية في البنى التقليدية ، في المجتمع البشري , وبشكل خاص في المجتمعات التقليدية والمحافظة التي سارت على نمط ثقافي قبلي تقليدي الذي بدوره سعى للحفاظ على بنية المجتمع وعاداته وموروثه التاريخي وتقاليد وقيم المجتمعات ويحاول الباحث خلال دراسته الى بيان طبيعة الهوية الوطنية العمانية وبيان اهم ملامح الهوية الوطنية العمانية ،فضلاً عن محاول لترسيخ مفهوم الهوية الوطنية ومحتواها التي تشكلت على اساس الموروث التاريخي العماني.

أهداف البحث : تكمن اهمية الدراسة في التعرف على خصوصية المرحلة التي تمر بها سلطنة عمان حيث تمكن الراحل السلطان قابوس بن سعيد من انهاء التمرد العسكري وتوحيد السلطنة في اطار هوية وطنية جامعة لذا ترمي الدراسة الخوض والبحث عن ابرز العوامل الداخلية والتحديات التي واجهت سلطنة عمان في تشكيل الهوية الوطنية العمانية

أشكالية البحث: تعاني سلطنة عمان من أشكالية الهوية بسبب ضعف الحقوق بالمواطنة فالمواطن العماني لازال مسلوب الحقوق المدنية والسياسية وحقوقه تدور في اطار مايمنحه السلطان من عطايا وتحديد لحرية العمل وغياب هذه الحقوق سيقضي الى اشكالية بناء الهوية الوطنية لاسيما مع بروز جيل من الشباب يدرك اهمية تعزيز دور السياسي والاجتماعي.

فرضـــــــية البحث: تنطلق الفرضية من حقيقة مفادها ان استمرار تغييب الحقوق المدنية والسياسية وعدم تعزيز روح المواطنة بعيداً عن أطرها القبلية سيضر بعملية بناء الهوية الوطنية والعكس صحيح.

منهجية البحث : ولغرض تحقيق فرضية الدراسة تم اتباع المنهج الاستنباطي فضلا عن عدة مقتربات منها المقترب النظمي والمقترب التاريخي ، واعتمدت الدراسة أيضًا على المقترب القانوني وذلك لاستعمال النصوص القانونية .

هيكلة البحث : قسمت البحث الى ثلاث محاور فضلاً عن مقدمة وخاتمة .

أنصرف المحور الاول الى اشكالية الهوية في سلطنة عمان ؛ اما المحور الثاني خصص لدراسة مكونات الهوية الوطنية العمانية ؛ اما المحور الثالث فتم تكريسه في دراسة اشكالية المواطنة في سلطنة عمان

المحور الاول: إشكالية الهوية في سلطنة عمان

مفهوم الهوية: تعود أهمية الهوية من مضمونها وما تعنيه، وتعرف من كونها: "مجموعة الأنساق من والدلالات والعلاقات التي يكتسب منها الفرد معنى لقيمته ويضع لنفسه في ضوئها نظاماً يؤلف في إطار هويته ومن طريقها يمكن تحديد ذاته داخل الوسط السوسيوثقافي بوصفه نظاماً مرجعياً على المستوى السلوكي[1].

كذلك تعرف على أنها الرمز أو العامل المشترك الذي يحد أعضاء جميعاّ أي أمة من حيث الانتماء فالتعلق والولاء والفخر، وهذا الانتساب أو الولاء أو التعلق ينال قداسته؛ لأنه في غير وضع شك من أي فرد من الأفراد[2].

وتشير الهوية إلى بعضنا بعض وهي تجسد مجموعة من السمات العامة والسمات الخاصة، وإن هذه السمات تتشابك وتتداخل فيها العادات والتقاليد واللغة والطبقة والدين وتمتد هذه المكونات لتشمل القرية والعشيرة والقبيلة والأسرة، وهي عناصر تضع أفرادها بهويات فرعية ضمن الهوية الجامعة أو الكلية للجماعة[3].

ويمكن وصف القبيلة في دول مجلس التعاون الخليجي بأنها نمط من أنماط الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المراحل ما قبل الاكتشافات النفطية، إذ تشكلت العلاقات القبلية على أساس مجموعة من الأعراف والتقاليد التي تعد بمثابة قانون غير مكتوب للقبيلة في الخليج، لذا فإن القبيلة وكذلك العصبية تشبه الانتماء الوطني في الدولة في الوقت الحالي، وحينما برزت القبلية أدت إلى تشكيل وظهور الانتماء بالنظر الى أنه الهوية الحقيقية للجماعة، لذا ادى الى اختفاء الدولة المركزية ذات مؤسسات سياسية وغياب الولاء للدولة، وكذلك غياب الانتماء للدولة فضلا عن غياب هوية الانتماء للدولة ولمؤسسات المجتمع المدني، وعدم تشكيل أحزاب سياسية وجمعيات سياسية وتهميش حرية التعبير عن الرأي، لذا فإن غياب شرعية المؤسسات نتيجة لغياب الدولة العصرية مما ادى الى احلال الشرعية القبلية المنبثقة من الانتماء القبلي محلها ، وترتكز شرعية السلطة بيد رئيس القبيلة والشيخ الذي يمتلك النفوذ السياسي والنفوذ الاجتماعي، وظل الولاء التقليدي لشيخ أو زعيم القبيلة ويكون أكثر تأثيرا وقوة

وفاعلية من الولاء للدولة أو القومية حتى في مرحلة ما بعد الاكتشافات النفطية والتحولات الكبيرة والجديدة التي شهدتها بنية المجتمع الخليجي والعماني[4].

إن العامل الرئيس الذي تحدد من طريقه هوية الأمة هو خلفيتها الثقافية والتاريخية وبالطبع صراعاتها الحالية وتجاربها الخاصة، كذلك أوضاعها الخاصة التي يتعرض أو يمر بها أي بلد، وهي التي تدمج وتعمل على صقل هوية أفرادها، إذ يشارك أفرادها جميعًا بتكوين الهوية الجماعية والتعود عليها بمرور الوقت، إذ تصبح طبيعية وأصلية وإلى جانب ذلك فهي تعد جزءا من النظام الطبيعي نفسه على الرغم من استقرار الطبيعة والتحولات والتغيرات التي تحدث للمعطيات التاريخية وكذلك المراحل التاريخية[5].

المحور الثاني- مكونات الهوية الوطنية العمانية

أ- المكون القبلي

شهدت عمان في نهاية القرن السابع عشر نزاعات وصراعات قبلية أدت إلى إشعال الفتن ونشوب حروب أهلية بين القبائل العمانية، وهم قبائل اليمن وقبائل عدنان التي أطلقت عليها تسمية جديدة [عرب الشمال]، وهم القبائل الغفارية وعرب الجنوب وهم القبيلة الهناوية[6].

ومما زاد من حدة الصراع بين القبيلتين الغفارية والهناوية النزاع الطائفي بينهما، إذ إن القبائل الغفارية هي من أنصار المذهب السني، في حين القبائل الهناوية من أتباع المذهب الإباضي[7].

تمكن السلطان أحمد بن سعيد (1741-1783) من الحد والقضاء على الحروب الأهلية في عمان، بغض النظر عما شهدته السلطنة في عهده من انقسام وهزات قبلية، إلا أنه تمكن من تحقيق تحولات جذرية في المجتمع العماني، وتمكن - أيضًا - من خلق رؤية حديثة وجديدة للنظام السياسي وأدى دورًا بارزًا بإرساء وتثبيت أسس وقواعد هوية سياسية وطنية وثقافية حديثة جديدة، وشهد في عهده انتقال من نظام الإمامة إلى نظام السلطنة، إذ عده المؤرخون غير العمانيين الذي يمثل الجناح الإباضي المعتدل والذي أحدث تغيرات على صعيد بنية السلطة، وفي عهده شهدت عمان تضاؤل وتأثير الحركة الإباضية في النظام السياسي[8].

وقد تكونت تحت لواء كل فرع منهما قبائل متعددة ومختلفة وبالإمكان استعراض أبرز تلك القبائل:

- **قبيلة الجنبة:** وهي ذات أصل قحطاني إلا أن أفرادها غفاريون.
- **قبيلة بنو ريام:** وتعد من أقوى القبائل العمانية، كانت تعيش في الجبل الأخضر وهي هناوية، إلا أنها الآن متصلة مع القبيلة الغفارية
- **قبيلة بنو علي:** وأفرادها من أتباع المذهب الوهابي، وهي من القبائل الغفارية ومن فرع القبيلة العدنانية بني تميم.
- **قبيلة بنو رواحة:** وهي من كتلة غطفان، وتجمعها روابط دم مع قبيلة الظبيان التي تمثل بنو جابر وهي تنتمي إلى القبيلة الهناوية.

- **قبيلة الدروع:** وهي من أبرز القبائل البدوية الرئيسة في عمان وذات مكانة مهمة، وهي مقسمة على 24 فخذًا غفاريًّا[9]:
- **قبيلة بنو خروص:** وساهمت هذه القبيلة بتقديم عدد من الأئمة لإمامة عمان، ومن أبرزهم سالم بن راشد الخروصي، ويرجع اسمهم إلى الوادي الذي يسمى وادي الخروصي.
- **قبيلة الحارث:** وأفرادها من بني تميم [هناويون]، وهذه القبيلة مقسمة على 17 فخذًا وهي منبع قوة الإمامة في عمان، وقبيلة الحجريون: وهي من القبائل الرئيسة في عمان وأفرادها يتبعون المذهب الإباضي، وهم هناويون، ووقبيلة بني بو حسن: وهم من القبائل الموالية لنظام الإمامة ويتبعون المذهب الإباضي وهم هناويون، قبيلة النعيم: وتنقسم هذه القبيلة على قسمين الجماعة الغربية، والجماعة الشرقية[10].
- **قبيلة آلبوسعيد:** وتنتشر هذه القبيلة في مختلف مدن السلطنة، في آدم وفي نزوى وفي عز وماجور وكذلك في الباطنة، وهي قبيلة أزدية وإن أغلب سلاطين أسر آلبوسعيد ينحدرون من القبيلة الهناوية، إلا أنهم يتطلعون نحو كسب تأييد القبيلة الغفارية من أجل ضمان الحفاظ على سلطتهم، وعلى الرغم من كونهم أتباع المذهب الإباضي، إلا أن نظام الإمامة أدى دورًا أثار تحديًّا خطيرًا لسلطتهم، وإن أحد رجال القبيلة آلبوسعيدية الذي ولد في آدم هو المؤسس للأسرة الحاكمة في عمان منذ القرن الثامن عشر[11].

واستمرت النزاعات القبلية وانقسام عمان، إذ أدت الانقسامات القبلية في السلطنة إلى ظهور حكام عمانيين سعوا إلى توحيد البلاد وإنهاء الانشقاقات الحاصلة، وأبرزهم السلطان تيمور بن فيصل عام 1913–1932، الذي حاول إنهاء ثورات القبائل ضد سياسات الدولة العمانية وتدخلات القوات البريطانية، وبعد تكرار مطالبات الفرس بمسقط سعوا لعقد اتفاقية أسوة بالاتفاقيات التي عقدتها الدول الأجنبية مثل بريطانيا، وفي عام 1932م شهدت عمان عودة الصراعات بين القبيلة الغفارية والهناوية؛ لإحياء نظام الإمامة ومحاولة استبعاد السلطان، وبعد وفاة تيمور بن فيصل تسلم السلطان سعيد بن تيمور وبقيت عمان في عهده مقسمة1932–1970م إلى حين وصول السلطان قابوس بن سعيد الذي تمكن من وضع حد للصراعات والانشقاقات القبلية، وتمكن من التخلص من السيطرة البريطانية، وتعد مدة حكمه أفضل حقبة في السلطنة[12].

نتيجة التركيبة القبلية للمجتمع العماني فإن أغلب الناس كانوا معتمدين واعتادوا على البنى غير الرسمية للسلطة، إذ يقومون بتنظيم أنفسهم من طريقها كأفراد قبائل حول رئيس قبيلتهم في إطار هذا البناء القبلي، ويعد السلطان في عمان هو زعيم القبيلة الذي يضم تحت لوائه القبائل الدولة كافة، لذا فإنه وفقًا لهذه الثقافة القبلية التقليدية فإن الحكومة الدستورية غير معروفة أو مألوفة لدى معظم الأفراد، فالسلطان قابوس بن سعيد قد استجاب لهذه البنية التقليدية القبلية وسعى للحفاظ على علاقات تقليدية مع زعماء القبائل؛ من أجل تعزيزها واستعمالها بكسب وتأييد شرعية حكمه، إلا أن السلطان قابوس قلص

سلطات زعماء القبائل، وبالمقابل سمح لهم بالوصول إليه من خلال طرح مشكلاتهم وتقديم شكاويهم إليه واحتفظ السلطان قابوس بسلطاته وصلاحياته بوصفه القائد الأعلى للقبيلة، وحاول دمج النظام القبلي مع مؤسسات وهياكل الدولة الحديثة بالشكل الذي يعزز من نفوذ الحكومة على مكونات المجتمع العماني كافة، ومع تأكيده على بناء الدولة الحديثة لضمان الاستقرار مع الاحتفاظ بالولاء القبلي[13].

يتضح مما سبق إن السلطان قابوس بن سعيد تمكن من كسب الولاء القبلي لتأييد شرعية حكمه، وإلى جانب ذلك فإن محور الهوية الوطنية في سلطنة عمان هو الولاء للسلطان قابوس بن سعيد.

ب– المكون الديني

أما فيما يتعلق بالجانب الديني فقد استطاعت عمان نشر الدعوة الإسلامية بعد أن دعاهم الرسول محمد صل الله عليه وسلم لدخول الإسلام وقد شكل ذلك منعطفًا أو منحنى بارزًا في تاريخ عمان، إذ مارست عمان دورًا بارزًا في وترسخ دعائم الدين الإسلامي[14]، إذ يعتنق أغلب سكان عمان المذهب الإباضي، إذ لا يوجد حد أو فاصل بين الدين والدولة، وتطبيقًا للقاعدة الإسلامية التقليدية وهي أن الإسلام هو دين ودولة، وعلى نهج الخلفاء الراشدين فهو يحكم وفقًا للقران الكريم والسنة وإن الإمام يتم انتخابه من بينهم لإدارة شؤونهم وحسب مبادئ المذهب الإباضي فهو يعد القائد الديني والقائد الروحي، لذا قد أضحى المذهب الإباضي جزءا من الثقافة الوطنية العمانية كما يعد القوة السياسية التي استطاعت تحديد ملامح تطور تاريخ عمان[15].

تتسم سطنة عمان بوجود تعددية لغوية وقومية أثنية فضلًا عن تعددية دينية ومذهبية، وتعد عمان البلد الوحيد في الوطن العربي الذي تتعايش فيه المذاهب الإسلامية كافة، وتتمتع بحضور قوي وتمثل هذه كيانات تزاول منذ قرون وبحرية تامة ثقافتها وهويتها وكل تقاليدها الدينية، وأبرزها الإباضية والطائفة الشيعية والطائفة السنية فضلًا عن وجود البهائيين وكذلك الهندوس والمسيحيين يتمتعون بحضور ديني، إذ أضافت التعددية الأثنية والتنوع القبلي والديني على عقل الإنسان العماني في السلطنة لغة التسامح والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع كافة[16].

يعد المذهب الإباضي المذهب الرسمي للدولة وللأسرة الحاكمة في السلطنة، وتوجد إلى جانبه مذاهب إسلامية أخرى وهي الحنبلي – والحنفي – والمالكي – والشافعي وكذلك الشيعة الاثني عشرية، تعايشت هذه المذاهب الإسلامية مع المذهب الإباضي في عمان، حيث يسود الاستقرار في السلطنة، وهذا يعود لخصوصية الحالة العمانية[17]، إذ تصل نسبتهم لما يقارب الـ60% من السكان، في حين يبلغ تعداد الشيعة في سلطنة عمان نحو ما يقارب الـ5%، و تتراوح نسبة السنة بما يقارب الـ(30–35%)، وتنقسم الإمامة الإباضية في عمان على أربعة أقسام أبرزها: إمامة الكتمان وهي مرحلة التنظيم بشكل سري، وإمامة الدفاع وتقع في مدة زمنية بين الظهور والكتمان، وإمامة الشراء تقوم مجموعة من الإباضيين باختيار إمام لهم وإقامة الظهور والبيعة وهي الغرض الذي تسعى إليه الإباضية لتحقيقه، وهي تتويج لإمامات الكتمان والدفاع والشراء. في حين تتألف الطائفة الشيعية في عمان من ثلاث فئات رئيسة

أبرزها العجم والشيعة البحرانة واللواتية، أما بالنسبة للطائفة السنية العمانية في تجسدت من خلال حركة الإخوان المسلمين، حيث انطلقت نشاطات هذه الحركة في السلطنة في أواخر عقد التسعينيات، إلا أنها تعرضت لحملة اعتقالات من السلطة مما أدت إلى إنهائها[18]، إذ جاء في المادة (1) من النظام الأساسي: "أن سلطنة عمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة، عاصمتها مسقط"[19]. أما المادة (2): "دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع". وحددت اللغة الرسمية وفقًا للمادة (3) هي: "لغة الدولة الرسمية اللغة العربية"[20].

وتنبغي الإشارة إلى أن كلًا من الدين الاسلامي واللغة العربية والعادات والتقاليد الموروثة والتراث لها الأثر البالغ والدور الفعال بتكوين الثقافة وتشكيل الشخصية العمانية، وكذلك تحديد معالم الهوية الوطنية العمانية، ويظهر ذلك من خلال الأثر الذي يلقيانه على السياسة العمانية على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي، ويتأكد هذا من خلال استقراء النصوص الدستورية المادة (!)، (2)، (3) من النظام الأساسي في السلطنة الذي يعد بمثابة دستور البلاد، فقد تحددت الهوية الوطنية العمانية بناء على مبادئ الدين الإسلامي فضلًا عن الحضارة العربية والعادات والتقاليد العربية المتوارثة[21].

ج- المكون الجغرافي

يعد الموقع مصدرًا أساسيًا من مصادر تشكيل الهوية العمانية من جانب الشخصية الفردية التي تكونت نتيجة طبيعة تفاعل الإنسان مع بيئته من طريق قيامه بأنشطة مختلفة، في حين يمثل ذلك التفاعل في عملية النضال من أجل تحقيق حالة من التوزان مع بيئة البحر، إذ أتاحت للإنسان العماني وسهلت عليه التقارب والتواصل مع الشعوب الأقطار الأخرى وكذلك تمكنت من إقامة علاقات معها من طريق التجارة البحرية، وكذلك بيئة اليابسة أجبرته على التكيف مع البيئة القاسية للجبال الوعرة والصحاري في حال من الصبر والتحمل، أما على مستوى الدولة فقد ساعد بصورة واسعة برسم صورة عمان بالنسبة للأقطار الأخرى وكذلك كان له دور فعلي ومهم في تكوين خصائصها وتشكيل سماتها، ومن ثم فقد اثر بصورة مباشرة في تكوين ملامح الهوية العمانية وكذلك تحديد أهدافها ومصالحها وأسهم – أيضًا – بتحديد علاقاتها مع الأقطار الأخرى[22].

ساعدت السياسة الداخلية والسياسة الخارجية في سلطنة عمان بصورة كبيرة بتعزيز الانتماء والهوية الوطنية، وذلك عبر مواقف الحياد واتباع السياسة الإيجابية والمعتدلة ورغبة السلطنة بتحقيق السلم العماني وحل النزاعات بالوسائل السلمية، ما جعلها محط تقدير واحترام، فضلًا عن أن سياسة الحوار والسلام والتقارب التي تتبعها السلطنة تعكس جزءًا راسخًا من التراث العماني، لذا فقد أحدثت سياسة الحوار والانفتاح التي يتمتع بها الشعب العماني نقلة بتعزيز روح الإخاء وتحقيق الاستقرار واحترام التنوع الثقافي والتعدد، وجعله ثروة وطنية تشارك بتحقيق التنمية، ما جعل الكل يشعر في السلطنة بالمسؤولية الوطنية وحقق وعزز اللحمة الوطنية وهذا ما أبعدهم عن الفتن والطائفية[23].

د- المكون الثقافي:

يمكن وصف التجربة العمانية الفريدة التي تقوم على نهج الشورى بأنها ذات أثر فاعل بتكوين معالم الهوية العمانية الوطنية والنظام السياسي العماني بشكل خاص خلال قرون من الزمان استمرت لحد الوقت الحاضر بزعامة السلطان قابوس بن سعيد، ويعد السلطان أحد وارثي السلطة السياسية والدينية، فالسلطان قابوس يعد أحد أحفاد المؤسس الفعلي لعمان السلطان أحمد بن سعيد، إذ إنه في عام 1744 انتخب إمامًا بعد زوال حكم اليعاربة وإخراج الغزو الفارسي من البلاد، ولعل توارث السلطة والقيادة – أيضًا – حسب نظام الإمامة كان أحد العوامل والبواعث التي أدت إلى تحقيق الاستقرار السياسي في السلطنة والتماسك والحفاظ على الهوية الوطنية من منتصف القرن الـ18 حتى الوقت الحاضر، وجدير بالذكر أن سلطنة عمان تجمع كل المذاهب الإسلامية وتمكنت من العيش والتكيف، وتحقيق قدر كبير من التوافق والانسجام في الدرجة الأولى الهوية الوطنية العمانية الجامعة وتحرص السلطة السياسية على الحفاظ عليها وإن المواطنين كافة متساوون في الحقوق والواجبات[24].

حافظت عمان خلال مختلف مراحل تاريخها على (التقاليد القبلية المتوارثة)، إذ تجمع بين الأعراف والعادات والتقاليد المتوارثة في السلطنة من جانب، وتجمع بين تراث الانفتاح الحضاري والانفتاح الثقافي للعمانيين على الحضارات الإنسانية كلها، وكذلك على الثقافات من جانب آخر، لذا يمكن وصف المجتمع العماني بأنه مجتمع قبلي محافظ؛ لأن السلطان قابوس بن سعيد كانت لديه هواجس وهو التمسك والحفاظ على التقاليد المتوارثة العمانية، إذ تولدت قناعة لدى السلطان بأن التراث العماني ذا أهمية بالغة بالحفاظ على هوية المجتمع العماني وتحقيق التوازن وإقامة التواصل الإيجابي بين الماضي و الحاضر؛ وذلك لإقامة حداثة سليمة لا تتنافى أو تتناقض مع الأصالة والتراث العماني، إنما تعمل على حمايتها والحفاظ عليها والتكيف والتكامل فيها، لذا كان هدف السلطان جعل الموروث الإيجابي ركيزة وعاملًا أساسيًّا في عملية التحديث والتطوير الاجتماعي من منظور المعاصرة، لذا يمكن القول إن الحداثة السلمية تعد أحد الشروط الرئيسة؛ من أجل الحفاظ على التراث والانتقال والتحول التدريجي للمجتمع العماني من الانغلاق والعزلة إلى التطور والتحديث[25].

المحور الثالث – إشكالية المواطنة في سلطنة عمان

يمكن تعريف المواطنة بأنها مجموعة من الالتزامات المشتركة والمتبادلة بين الدولة والفرد، لذا فإن الأفراد يتمتعون بحقوقهم السياسية والاجتماعية كافة وحقوقهم الاقتصادية؛ نتيجة لانتمائهم للدولة، ولكن في المقابل يجب عليهم أن يقوموا بأداء واجباتهم المفروضة عليهم وفقًا للقانون[26]، ويشير هذا الشكل من المواطنة إلى المكان الذي يقيم فيه الفرد بشكل دائم في الدولة ويحمل جنسيته ويشارك في نظام الحكم ويلتزم بالقوانين التي تسنها الدولة ويتمتع بوضع متساو دون أي تمييز مثل اللون واللغة أو الدين. ويتقيد الفرد بممارسة واجباته أمام الدولة التي ينتمي إليها[27].

إن المواطنة تعيش على أساس الحقوق المصانة في الدستور والقوانين واللوائح، ويمكن القول إنه حينما يكون هناك حجم من التنازل الطوعي المتبادل بين والجماعات كافة فهذا يعني أن الأفراد والجماعات يتخلون بشكل طوعي عن انتماءاتهم الضيقة أو الفرعية والجانبية تجاه انتمائهم الوطني، بما يضمن ذلك أعضاء المجتمع كافة وبمختلف طوائفهم وألوانهم.

تعد هذا الخطوة الأولى بتكوين ثقافة المواطنة؛ لأنها تعد مسألة متعلقة بعلاقات القوة في المجتمع، لذا فإن قدرًا من ذلك ربما يكون غير ممكن، إلا من خلال تحييد المتغيرات الأخرى (المعيقة أو المعرقلة)، ويقصد من ذلك أن يتم التنازل من الجماعات ذات المكاسب والثروة للأخرى أي الجماعات (المعدمة)، وتعد هذا الخطوة الأساسية والجوهرية بتشكيل مجتمع المواطنة[28].

قاد السلطان قابوس بن سعيد عملية التنمية والتحديث في عمان عبر بناء مؤسسات الدولة الحديثة، إذ شكل مجلس الدولة عام 1997 وأطلق خلاله السلطان قابوس العديد من المراسيم التنظيمية لتتولى تطبيق النظام الأساسي والمبادئ العامة للنظام الأساسي، فأصبحت الدولة العمانية تزاول وظائفها بشكل تدريجي وتتولى تطبيق الأنظمة والقوانين من مركز السلطنة إلى أبعد مناطق البلاد، وشاركت تلك المجالس والقوانين بإرساء وترسيخ روح المواطنة التي من غير الممكن بناؤها إلا على أساس المواطن الحر الذي لديه حقوق وواجبات، فضلًا عن عمله كمواطن سواء كان فردًا أم جماعة أم منظمة في (أطر نقابية)، وأشار السلطان في خطبة إلى ضرورة تعزيز المشاركة الشعبية في مراحل التغيير والإنتاج والإصلاح كافة، لذا فإن صياغة برامج التنمية وعملية تنفيذها لا يمكن القيام بها إلا من خلال مشاركة الأفراد العمانيين كافة بوصفهم مواطنين أحرارًا في دولة حديثة، وقد استجاب المواطنون في عمان لنداء السلطان وتمكنت السلطة من ترسيخ البنى الضرورية لولادة وتحديث دولة القانون ودولة المؤسسات، إذ صارت حقيقة راسخة على أرض السلطنة وتعد من أنجح تجارب التحديث والتنمية في الوطن العربي[29].

ولكن، لم يتمكن النظام الأساسي من وضع أسس الانتقال إلى حكم دستوري رشيد، وإنما حافظ على بنية النظام القائم، مانحًا السلطان الصلاحيات التي تكاد أن تكون مطلقة فلا وجود للرقابة ولا لآليات مساءلة فعالة ومن دون أن يمنح المواطنين في المقابل حقوقهم السياسية أو يكفل لهم الحماية من تعسف السلطة، لذا كان من المحتم أن تظهر أصوات عديدة تشير إلى نواحي القصور في النظام السياسي، وتطالب بنقلة حقيقة نحو الممارسات الدستورية عوضًا عن الاكتفاء بدستور شكلي يشرعن ممارسات النظام بدلًا من تقييدها[30]، وبموجب أحداث ما يسمى الربيع العربي الذي أطلق عليه في سلطنة عمان الربيع العماني، قامت السلطات في السلطنة بمجموعة من التعديلات، فهي عكست مخاوف السلطات من زيادة الوعي وتنامي الاعتصامات والحركات الاحتجاجية وزيادة الوعي لدى المواطنين، إذ تضمنت التعديلات والإصلاحات التي أجريت من السلطة على قوانين مفصلية تمس الحقوق الأساسية كافة وتمس الحريات العامة في البلاد، مثل حرية التعبير عن الرأي وكذلك حق التجمع السلمي ومنحت تلك التعديلات لعام 2011، ويتبين أن جملة "النيل من هيبة الدولة" تعد تعديًّا وانتهاكًا واضحًا على حقوق

المواطنين وحقوقهم الأساسية التي نص عليها النظام الأساسي في السلطنة، وتشكل تهديدًا وتحديًّا خطرًا على حرية التعبير[31].

ووفقًا لنص المادة (135) ط- في النيل من مكانة الدولة المالية: "يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة ريال ولا تزيد على خمسمائة ريال كل من حرض أو أذاع أو نشر عمداً في الداخل أو الخارج أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو بث دعايات مثيرة وكان من شأن ذلك النيل من هيبة الدولة أو إضعاف الثقة بمكانتها المالية. وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب"[32].

يتعرض أغلب المثقفين في سلطنة عمان للاصطدامات الأمنية والسياسية، أي أصحاب الآراء والأفكار التي لا تنسجم ولا تتوافق مع ما تروجه السلطة السياسية في عمان على أرض الواقع سواء على الصعيد الدولة أو على صعيد المجتمع، فالسلطة الحاكمة في عمان لديها تفسيرات مختلفة تتعلق بتحديات ومشكلات الواقع، وهي لا تريد أن يعلو أو يظهر صوت المعارضين لها؛ لكي لا تتبين وتكشف حقيقة الواقع، لذا وضعت قوانين من أبرزها قانون المطبوعات والنشر، الذي تمكنت بواسطته من إحكام قبضتها الحديدية على كل ما يتم نشره على المستوى المحلي، إذ قامت السلطة بمصادرة وتهميش الرأي والفكر فضلًا عن احتكار وسائل الإعلام والصحافة[33]. لذا فقد غابت الحريات التي تتم عبرها ممارسة حرية الرأي والتعبير عنه وحرية الاجتماع والاحتجاج والاجتماع السلمي، وإن السلطات لاحقت المعتصمين ضد ظاهرة الفساد وألقت القبض عليهم، حيث اتخذت العنف والقوة طريقًا وحلًا لإنهاء الاعتصامات والاحتجاجات وقمعها. ولضمان الحقوق والحريات العامة ولغرض حماية المواطن عند ممارسة رأيه كالاعتصام أو الاحتجاج ضد السلطات، يتطلب هذا سياجًا دستوريًّا ويستلزم سلطة قضائية تكون مستقلة، حيث لا تتأثر بالضغوط التي قد تمارسها السلطة التنفيذية، لذا فقد رأى المشرع العماني ذلك من خلال التشريعات الموجودة في النظام الأساسي للسلطنة الذي يكفل حماية المواطن ضد الاضطهاد والطغيان السلطوي المشار إليه[34].

ترد لفظة المواطنة في الباب الثالث من ديباجة النظام الأساسي في سلطنة عمان، إذ جاءت بموجب هدف السلطان من أجل تطوير وتحديث مسيرة الشورى في السلطنة، وذلك من أجل خدمة مصالح لمواطن والوطن[35].

إن القانون الأساسي العماني حافظ على حقوق المواطنة من خلال عدة مواد قانونية منها المادة (18) وهذا ما أكدت عليه: "الحياة والكرامة حق لكل إنسان، وتلتزم الدولة باحترامهم وحمايتهما وفقاً للقانون". وكذلك المادة (19): "الجنسية العمانية ينظمها القانون، ولا يجوز إسقاطها أو سحبها إلا في حدود القانون[36]، وكذلك نص المادة (20): "لا يجوز إبعاد المواطنين أو نفيهم أو منعهم من العودة إلى إقليم الدولة". وأشارت المادة (21): "المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق

والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي[37].

المادة (23): "الحرية الشخصية مكفولة وفقاً للقانون، ولا يجوز القبض على إنسان أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون". ونصت المادة (35): "حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون[38].

وأكدت المادة (37): "حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الكراهية أو يمس بأمن الدولة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه". كذلك نصت المادة (39): "للمواطنين حق الاجتماع على النحو الذي يبينه القانون"[39]، وكذلك نصت المادة (40): "حرية تكوين الجمعيات مكفولة، وذلك على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وبما لا يتعارض مع نصوص وأهداف هذا النظام، ووفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون"، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع، أو سريًّا، أو ذا طابع عسكري، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية[40].

وهنا نشير إلى أنه على الرغم من المواد القانونية التي كفلت حرية المواطن العماني، إلا أن هناك مواد قانونية حددت نشاطه السياسي، ومن ثم فإن بنية النظام السياسي غير مصممة في الأصل لاستيعاب وتقبل مفاهيم الحرية والمبادئ الديمقراطية وكذلك العدالة الاجتماعية؛ نتيجة ارتباط نظام الدولة بالحكم الأسري، إذ إن السلطة قامت برفض قبول آليات الدولة العصرية ولم تستوعبها، فضلًا عن عدم السماح لها بالعمل (الدستور، البرلمان، فضلًا عن المؤسسات الرئاسية الدستورية والمعارضة الشرعية للنظام، وبالطبع التنظيم وتشكيل النقابات وكذلك الحركات الاجتماعية والسياسية في الدولة[41]. إذا كان الانتماء القبلي الضيق – كما هو في هذه الحالة – هو أصل الولاء للفرد العماني؛ فذلك لأن سلطنة عمان منعت نفسها وحرمت من العنصر الأول من (المواطنة)، وهو العقد والشرعية التي من طريقهم يتم تحديد العلاقة القائمة بين الحكام والمواطنين، إذ يعد الدستور العقد الذي بقي مفروضًا، وكذلك مفصلًا وفقًا لرغبات واحتياجات ومتطلبات الأسر الحاكمة في السلطنة[42].

يؤدي المجتمع المدني دورًا بالغ الأهمية بوجود المواطنة، فمن دون المجتمع المدني لا توجد المواطنة ولا يكون لها أثر حتى إلا في إطاره، ومن غير المجتمع المدني يعد الأفراد مجرد أشياء ولا يكونون مواطنين في دولة تتبنى المبادئ الديمقراطية، لذا تعد الديمقراطية هي مشاركة في القرارات المهمة التي لها دور بالتأثير في حياة الأفراد كافة وتؤثر في مصيره، وتستحيل حينها إقامة المواطنة من دون وجود المجتمع المدني، وإن كانت الديمقراطية تستند إلى المواطنة أساسًا لبنائها فإن خصوصية المجتمع المدني وشرطه التاريخي هو مفهوم المواطنة[43].

عملت الدولة في سلطنة عمان على اختراق وتهميش دور المجتمع المدني مقابل إعلاء دور المجتمع القبلي، لذا لا يوجد مجال لممارسة المشاركة السياسية، ولا توجد ثقافة سياسية مساهمة، والتي يتكون منها السلوك السياسي مع الدولة، ما يؤدي إلى فرض قيود على عملية المشاركة السياسية الحرة في إدارة شؤون البلاد، بمعنى أن أي حركة يقوم بها الأفراد على نظام الحكم تعني قيام الاضطرابات ووقوع اشتباكات مع الدولة[44].

تعد المشاركة السياسية في إطار السياسات هي توسيع خيارات الشباب التي تفرض ممارسة حقوقهم كافة، فضلًا عن أنها تسمح لهم أداء دور فعال في جهود البناء، وكذلك التنمية الإنسانية الشاملة، فالمشاركة السياسية تعد قيمة مضافة لتنفيذ الأهداف وبرامج التنمية والانتماء كلها، وعلاوة على ذلك الانتماء والتمسك القضايا كلها العامة للوطن والالتزام والابتعاد عن الانتماءات الفرعية وتعزيز روح المسؤولية على مستوى المواطنة والانتماء والافتخار والولاء وخلال العقود الأربعة الماضية قامت السلطات بوضع العديد من القيود والعراقيل أمام على النشاط السياسي، إذ قيدت المشاركة الفعالة في الشأن العام، لذا فإن حظر وفرض القيود على المنظمات والمؤسسات والهيئات كافة فضلًا عن النقابات والانتماءات التي تختص بالشأن العام يعد أهم بواعث الاحتقان السياسي والاجتماعي لدى أغلب الشباب العماني، إذ إن أغلبهم لم يجد مجالًا للمشاركة، فالمشاركة السياسية تقوم على أساس تنفيذ وصنع ومراقبة القرار السياسي[45]، وقد اجتمعت هذه الظاهرة بعضها بعض وكان الاضطراب؛ نتيجة تعدد وتنوع الولاءات وتعدد الانتماءات واختلافها وتناقضها، فإن شخصانية الولاء السياسي للفرد الحاكم أو لأسرته الحاكمة في صلب الدولة العصرية في ظل عدم وجود الحكم الدستوري، ومن ثم عدم وجود ضمانات دستورية تكفل الحقوق والواجبات للحاكم والمواطن في السلطنة، وبرزت الاستباحة البيروقراطية لحقوق الإنسان العماني ولكرامة المواطن وبصورة خاصة الذي لا ظهر له، أي بالمعنى القبلي الضيق، ما أدى إلى صعوبة التفكير حول الانتظام في العلاقة القائمة بين الدولة والمواطن العماني بالمعنى الصحي لمفهوم المواطنة[46].

تعرض المحتجون خلال الاحتجاجات عام 2011 التي شهدتها سلطنة عمان إلى التعذيب والعنف من السلطات، إذ استعملت قوات الأمن العمانية الغاز المسيل للدموع ضد المحتجين، إلى جانب ذلك استخدمت أساليب قمعية منها إجراء حملة اعتقالات ضد الناشطين والمحتجين والتهديد بالقتل والاختطاف وقتل شخصين من المتظاهرين، وكذلك أجرت السلطات العمانية تغييرات على قوانين الإجراءات الجزائية؛ لغرض التوافق مع الحل الأمني ولإطالة مدة الاحتجاز ومنح أفراد الأجهزة الأمنية المزيد من الصلاحيات؛ لإلقاء القبض واعتقال وإجراء التحقيقات مع المتظاهرين، وأجبرت قوات الأمن المتظاهرين على توقيع تعهد؛ لمنع تكرار التظاهر والاعتصام إلا بعد الحصول على تراخيص، وتعد هذه الممارسات مخالفة لما نص عليه القانون الأساسي في السلطنة الذي كفل حماية الحقوق والحريات وتهميش لحريات وحقوق الأفراد وإضعاف دور مؤسسات المجتمع المدني[47]، وحتى نكون أمام دولة راعية لمبدأ المواطنة، لابد من

توفر أدنى الشروط وهي: أولًا إنهاء وجود ملامح حكم الفرد أو حكم القلة من الناس، ومن ثم يجب أن تتحرر الدولة من التبعية للفرد الحاكم، أما الشرط الثاني فهو أنه يجب عد كل الأفراد الذين يمتلكون ويتمتعون بجنسية الدولة مواطنين، لديهم حقوق وعليهم واجبات متساوية، وإن كل من الأفراد يجب يتمتعوا بالحقوق والتزامات قانونية والتزامات مدنية متساوية، كما يجب أن تكون هناك ضمانات قانونية وإمكانيات اجتماعية تسمح لكل مواطن بأن يمارس حقوقه كحق المشاركة السياسية الفعالة وحقه بتقلد المناصب العامة، لذا فإن وجود هذه الضمانات وهذه الحقوق للمواطن كي يكون للمواطنة معنى، ومن طريقها يعزز الولاء لوطنه ومن ثم يتحقق انتماء المواطن لوطنه وضمان التفاعل الإيجابي مع مواطنيه كافة[48].

الخاتمة

حظيت التجربة العمانية بخصوصية فريدة تنبع من تمكنها من مواجهة التحديات وتحقيق الوحدة الوطنية على يد السلطان قابوس الذي تمكن من إنهاء الانشقاقات القبلية ونشر روح التضامن والتكافل، وعلى الرغم من التعددية الأثنية والتنوع القبلي والديني في المجتمع العماني، إلا أنه استطاع تجاوزها والتأكيد على لغة التسامح بين المذاهب كافة، وتمكن من وضع أسس وقواعد الهوية الوطنية مما أضعف الولاء القبلي، وحرص السلطان على كسب ولاء القبائل له، وقد منح الحقوق والحريات التي كفلها القانون الأساسي، إلا أنها بحاجة إلى ضمانات لمنع السلطات من انتهاك وتهميش حقوق الأفراد وحرياتهم.

الهوامش

(1) **سداد مولود سبع، الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 68، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ، العراق ، 2017 ص 106.**

(2) **عفيف البوني ، الهوية القومية العربية ، في مجموعة باحثين ، من كتاب الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 25.**

(3) **باقر النجار، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي ، العدد: 3، مجلة عمران، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2013، ص 2-3.**

(4) **مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971م، ط: 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م. ص 45-47.**

(5) **عفيف البوني، مصدر سبق ذكره، ص 26.**

(6) **محمد علي زرقا، عمان قديماً وحديثاً ، ج2، دار القاهرة للطباعة ، القاهرة ، 1959، ص 112.**

(7) **سعيد مجيد دحدوح، النظام السياسي في سلطنة عمان رؤية قانونية سياسية اجتماعية وفي التنمية والتحديث , ط 1،دار المسلة , بغداد, 2022. ص 51.**

(8) **حسين عبيد غانم غباش ، عمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث 1500-1970، ت: أنطوان حمصي، ط: 1، دار الجديد، بيروت، 1997م.ص 135.**

(9) **سعيد مجيد دحدوح، النظام السياسي في سلطنة عمان...، المصدر السابق ذكره، ص ص 179-180.**

(10) سعيد مجيد دحدوح، النظام السياسي في سلطنة عمان...،مصدر سبق ذكره، ص ص.، 181-185.

(11) المصدر نفسه،، ص ص 179-180.،

(12) إسماعيل الزيود، فاطمة الطروانة، الدور السياسي للقبيلة: سلطنة عمان إنموذجًا، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (2)، المجلد (39)، كلية الآداب والعلوم، جامعة البترا ،عمان، 2012.ص 477.

(13) بسمة مبارك سعيد، التجربة الدستوري في عمان، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013. ص 109-110.

(14) كريم فكري ، ما لا تعرفه عن عمان، ط1، ج 3، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، ، 2019، ص 8.

(15) محمد رشيد عباس النعيمي، ، التطورات السياسية في سلطنة عمان وعلاقاتها الخارجية 1932-1970، ط: 1، دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع / بغداد، 2017. ص ص 36-37.

(16) أحمد الإسماعيلي ، التعددية الأثنية واللغوية والدينية في عمان وعلاقتها بالاستقرار السياسي، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد(11) ، المجلد(3)، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، قطر، 2015، ص 105.

(17) عامر الراشدي، من اجل الامامة محاولات لتنظيم اسلامي في سلطنة عمان ، في مجموعة مؤلفين ، من كتاب قضايا الاسلامين في الخليج احتلال الكعبة –التنوير- انقلاب عمان ، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث ،2011.

(18) شجاع محمود خلف، تجربة الوحدة الوطنية في سلطنة عمان، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018.
ص 43.

(19) المادة(1)، من المرسوم السلطاني رقم(6) لسنة 2021 بإصدار النظام الأساسي للدولة.

(20) المادة(2)، (3) من المرسوم السلطاني رقم(6) لسنة 2021 بإصدار النظام الأساسي للدولة.

(21) طلال بن عبد الله بن خلفان الندابي ، أثر الهوية الوطنية على السياسة الخارجية لسلطنة عمان 1970-2016 ،(رسالة ماجستير) كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص 76 .

(22) طلال بن عبد الله بن خلفان الندابي، مصدر سبق ذكره، ص 62 .

(23) احمد الربعاني، اتجاهات طلبة التعليم مابعد الاساسي بسلطنة عمان نحو الهوية الوطنية، مجلة الدراسات التربوية والنفسية ، العدد(1) ، المجلد(11) جامعة قابوس ، سلطنة عمان، ، 2017، ص 11.

(24) طلال بن عبد الله بن خلفان الندابي، مصدر سبق ذكره، ص 83-84.

(25) مسعود ضاهر، الاستمرارية والتغيير في ...، مصدر سبق ذكره، ص 131-132.

(26) عدنان قادر- عارف زنكنة ، الهوية الوطنية في الدولة العراقية الموحدة دراسة تحليلة وتاريخية في الدستور الملكي والدساتير العراقية المؤقتة ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية العدد(2) ، المجلد(9)، جامعة كركوك ، العراق، 2014، ص 100.

(27) شريفة فاضل محمد بلاط، تأثير المتغيرات الدولية في مبدأ المواطنة في الدول العربية الكويت إنموذجًا، مجلة العلوم السياسية، العدد (60)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق ، 2020 ص 158.

(28) باقر سلمان النجار، الفئات والجماعات صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي، العدد(352)، المجلد(31) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008، ص 36.

(29) مسعود الظاهر، الاستمرار والتغيير في تجربة التحديث العمانية (1970-2005)، دار الفارابي، بيروت، ط/1، 2008.، ص 135. 136.

(30) بسمة مبارك سعيد، التجربة الدستورية في ...، مصدر سبق ذكره ، ص183.

(31) سعيد سلطان الهاشمي، عمان الإنسان، ...، مصدر سبق ذكره ، ص 206-207.

(32) المادة (135) في قانون الجزاء العماني الصادر بموجب المرسوم رقم 74/7، المعدل بموجب المرسوم رقم 96/ 2011.

(33) منصور ناصر المحرزي، الدولة والمجتمع في عمان منذ النباهنة حتى العصر الحديث 1154- 2012م من الصراع على السلطة إلى التنمية وأزماتها ، ط1، منتدى المعارف، بيروت، 2014، ص 229.

(34) سعود بن عبد الله الزدجالي، المواطنة في سلطنة عمان الإنسان في جدلية العلاقة مع السلطة ،ط1، دار الفارابي، بيروت، 2014، ص 106-109.

(35) سعيد الهاشمي، المواطنة المثلومة محاولة لفهم واقع المواطنة في بلدان الخليج العربية، من كتاب الثابت والمتحول 2019 المواطنة في تيارات الخليج ، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2019، ص 27.

(36) المادة (18، 19) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم (6) ،لسنة 2021.

(37) المادة (20. 21) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم (6) ،لسنة 2021.

(38) المادة (23، 35) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم (6) ،لسنة 2021.

(39) المادة (37، 39) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم(6) ،لسنة 2021.

(40) المادة (40) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم(6) ،لسنة 2021 .

(41) منصور ناصر المحرزي، مصدر سبق ذكره، ص 249.

(42) منصور ناصر المحرزي، مصدر سبق ذكره، ، ص 249.

(43) حميد فاضل حسن، المواطنة وإشكالية المباعدة بين الأطر النظرية والممارسات التطبيقية العراق إنموذجاً مجلة قضايا سياسية ، العدد(45-46) ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، العراق، 2016، ، ص 124.

(44) منصور ناصر المحرزي، المصدر السابق ذكره، ص 249-250.

(45) سعيد سلطان الهاشمي، عمان الإنسان والسلطة ...، مصدر سبق ذكره، ص 184-185.

(46) منصور ناصر المحرزي، مصدر سبق ذكره، ص 250.

(47) سعيد سلطان الهاشمي ، الربيع العماني حتى مطلع الفجر ، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2011، ص 15.

48(48) علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، مركز الخليج لسياسات التنمية الكويت 2000، ص10.

المصادر

اولاً-الدستور والقوانين واللوائح

1 - المادة(1)، من المرسوم السلطاني رقم(6) لسنة 2021 بإصدار النظام الأساسي للدولة.

2- المادة (2)، (3) من المرسوم السلطاني رقم(6) لسنة 2021 بإصدار النظام الأساسي للدولة.

3-المادة (135) في قانون الجزاء العماني الصادر بموجب المرسوم رقم 74/7، المعدل بموجب المرسوم رقم 96/ 2011.

4- المادة (18، 19) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم (6) ،لسنة 2021.

5- المادة (20. 21) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم (6) ،لسنة 2021.
6- المادة (23، 35) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم (6) ،لسنة 2021.
7- المادة (37، 39) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم(6) ،لسنة 2021.
8- المادة (40) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم(6) ،لسنة 2021 .

ثانياً –الكتب العربية والمترجمة

1- بسمة مبارك سعيد، التجربة الدستوري في عمان، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
2- حسين عبيد غانم غباش، عمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث 1500-1970، ت: أنطوان حمصي، ط: 1، دار الجديد، بيروت، 1997م.
3- محمد رشيد عباس النعيمي، التطورات السياسية في سلطنة عمان وعلاقاتها الخارجية 1932-1970، ط: 1، دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع / بغداد، 2017.
4- سعود بن عبد الله الزدجالي، المواطنة في سلطنة عمان الإنسان في جدلية العلاقة مع السلطة ،ط1، دار الفارابي، بيروت، 2014.
5- سعيد مجيد دحدوح،النظام السياسي في سلطنة عمان رؤية قانونية سياسية اجتماعية وفي التنمية والتحديث , ط 1،دار المسلة , بغداد, 2022.
6- سعيد الهاشمي، المواطنة المثلومة محاولة لفهم واقع المواطنة في بلدان الخليج العربية، من كتاب الثابت والمتحول 2019 المواطنة في تيارات الخليج ، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2019.
7- سعيد سلطان الهاشمي، عمان – الإنسان والسلطة، قراءة ممهدة لفهم المشهد السياسي العماني المعاصر ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.
8- عامر الراشدي، من اجل الامامة محاولات لتنظيم اسلامي في سلطنة عمان ، في مجموعة مؤلفين ، من كتاب قضايا الاسلامين في الخليج احتلال الكعبة –التنوير- انقلاب عمان ، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث ،2011.
9- عفيف البوني ، الهوية القومية العربية ، في مجموعة باحثين ، من كتاب الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
10- علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، مركز الخليج لسياسات التنمية الكويت ، 2000.
11-كريم فكري ، ما لا تعرفه عن عمان، ط1، ج 3، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، ، 2019.
12-محمد علي زرقا، عمان قديماً وحديثاً ، ج2، دار القاهرة للطباعة ، القاهرة ، 1959.
13-مسعود الظاهر، الاستمرار والتغيير في تجربة التحديث العمانية (1970-2005)، دار الفارابي، بيروت، ط/1، 2008.
14-مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971م، ط: 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م.
15-منصور ناصر المحرزي، الدولة والمجتمع في عمان منذ النباهنة حتى العصر الحديث 1154- 2012م من الصراع على السلطة إلى التنمية وأزماتها ، ط1، منتدى المعارف، بيروت، 2014.

ثالثاً- الرسائل

1- شجاع محمود خلف، تجربة الوحدة الوطنية في سلطنة عمان، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018.
2- طلال بن عبد الله بن خلفان الندابي ، أثر الهوية الوطنية على السياسة الخارجية لسلطنة عمان 1970-2016 ،(رسالة ماجستير) كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، .

رابعاً – المجلات والدوريات

1- أحمد الإسماعيلي ، التعددية الأثنية واللغوية والدينية في عمان وعلاقتها بالاستقرار السياسي، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد(11) ، المجلد(3)، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، قطر، 2015.
2- احمد الربعاني، اتجاهات طلبة التعليم مابعد الاساسي بسلطنة عمان نحو الهوية الوطنية، مجلة الدراسات التربوية والنفسية ، العدد(1)، المجلد(11) جامعة قابوس، سلطنة عمان، 2017.
3- إسماعيل الزيود، فاطمة الطروانة، الدور السياسي للقبيلة: سلطنة عمان إنموذجًا، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (2)، المجلد (39)، كلية الآداب والعلوم، جامعة البترا ،عمان، 2012.
4- باقر النجار، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي ، العدد: 3، مجلة عمران، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2013، .
5- باقر سلمان النجار، الفئات والجماعات صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد(352)، المجلد(31)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
6- بسمة مبارك سعيد، مستقبل الإصلاح في عمان، العدد (38)، المجلد(444)، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2016.
7- حميد فاضل حسن، المواطنة وإشكالية المباعدة بين الأطر النظرية والممارسات التطبيقية العراق إنموذجاً مجلة قضايا سياسية ، العدد(45-46) ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، العراق، 2016.
8- سداد مولود سبع، الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 68، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ، العراق ، 2017.
9- سعيد سلطان الهاشمي ، الربيع العماني حتى مطلع الفجر ، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2011.
10- شريفة فاضل محمد بلاط، تأثير المتغيرات الدولية في مبدأ المواطنة في الدول العربية الكويت إنموذجًا، مجلة العلوم السياسية، العدد (60)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق ، 2020.
11- عدنان قادر- عارف زنكنة ، الهوية الوطنية في الدولة العراقية الموحدة دراسة تحليلة وتاريخية في الدستور الملكي والدساتير العراقية المؤقتة ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية العدد(2) ، المجلد(9) ، جامعة كركوك ، العراق، 2014.